احتجاجات الشباب ودلالات الهوية الوطنية

م.م جاسم محمد الحلفي

المقدمة:

تتدرج موضوعة المظاهرات الواسعة التي انطلقت في ٢٥ شباط ٢٠١١ وتواصلت صعودا وهبوطاً واتخذت زخماً جماهيرياً واسعاً في ٣١/تموز/ ٢٠١٥، إذ شملت مراكز المحافظات والأقضية والنواحي، واستقطبت قطاعات شبابية من مختلف طبقات المجتمع وفئاته الاجتماعية، ضمن مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، التي تجلت بدايةً في الحركة الطلابية في فرنسا أواسط عام ١٩٦٨، عند نزول الطلاب إلى الشوارع وانضمام العمال إليهم، واستجابة أوساط واسعة من الشعب الفرنسي سريعا وبصورة منسقة، أدهشت العالم وأذهلته.

يحاول هذا البحث ان يسلط الضوء على مفهوم الحركة الاجتماعية بإطارها العام، كما ويتطرق الى خصائصها ومطالبها والقوى المحركة لها والتي لها مصلحة في نجاحها باتجاه تحقيق الإصلاح، ويركز البحث كذلك على موضوعة الهوية ودلالاتها، ودور الشباب في الحركة الاجتماعية العراقية، موضع البحث، ليس من حيث مشاركة الشباب الميدانية الواسعة، انما من خلال طرح مطالب الشباب كقضايا ملحة.

أولاً: مفهوم الحركات الاجتماعية

انصب الكثير من الاهتمام على الحركة الاجتماعية الجديدة، التي انتشرت واتسعت نشاطاتها على مستوى بلدان متنوعة وعلى مستوى العالم، وتوقف المفكرون عند خصائصها وسماتها، التي ترتكز على أفقية التنظيم، ووحدة الهدف، وسعة النشاط، وشعبية المساهمين به، وغيرها. لم يكن من بين مساعي الحركات الاجتماعية الاستحواذ على السلطة السياسية كما هو شأن الأحزاب السياسية، مع أنها تعمل على توظيف آليات العمل السياسي المباشر لممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها. فهي ترفع مطالبها إلى صناع القرار وتسعى للتأثير في صنع القرار، لا أكثر. فهي لا تسعى إلى الاستحواذ على مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية

في مجال نشاطها، إنما فقط تأمل في ترسيخ نمط معين من المشاركة السياسية، بغية التأثير على وحدات صنع القرار وتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية على مستويات متعددة.

وقد نجحت في استخدام وسائل الاتصال الالكتروني للتحشيد وفي فتح النقاش من خلالها لتحديد المطالب وصياغة الأهداف. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حركة "احتلوا وول ستريت" التي بلغت ذروتها في ١٥تشرين الاول٢٠١١، كمثال ملموس للقدرة على التحشيد، كما فاجأت العالم بقدرتها على كسر القوالب الجاهزة ورفع مطالب ملموسة، استطاعت عبرها كسب تعاطف الناس، وشدتهم نحو مصالحهم المشتركة. هكذا عبرت هذه الحركات عن شكل معين للمواجهة بين المستغَلين والمستغِلين، بين المتطلعين إلى عالم أكثر عدلا وبين المتحكمين بالسلطة والمال والذين لا حد لجشعهم ونهمهم.

ينظر عدداً من المفكرين ومنهم آلان تورين عالم الاجتماع الفرنسي، إلى مفهوم الحركة الاجتماعية من زاوية نضالات الشعوب؛ إذ تقوم بالأساس على تداخل ما هو سياسي وما هو اجتماعي في مكونات هذه الحركات وأنشطتها وأهدافها، مع أن هناك من يرفض العمل السياسي خشية نتائجه الوخيمة، فجعل النشاط سياسي ضمن ما هو نشاط اقتصادي واجتماعي ضمن إطار الحركة[١].

وعبر الن تورين عن الحركات الاجتماعية الجديدة بالقول(نحن نعايش بالفعل اختفاء نهج حسب تعبير شارلي تيلي Charles Tilly– الحركات الاجتماعية للمرحلة الصناعية: مظاهرات الجماهير، الشعارات القديمة، فكرة الاستيلاء على السلطة. لقد كنت شاهداً في مايو ٦٨ في باريس للقاء بين هذا النهج القديم وهو نهج الإضراب العام الذي استخدمته الاتحاد العام للعمال C.G.T والنهج الجديد الذي ابتكره الطلاب وتفهمه بذكاء سياسي شديد.)[٢] الحركات الاجتماعية الجديدة (new social movements)، أو الحركات الاجتماعية المعاصرة هي "سلسلة من الحركات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات الغربية، منذ الستينيات من القرن الماضي، رداً على المخاطر المتقلبة التي تواجه المجتمعات البشرية.

وتضم هذه التيارات الحركات النسوية والبيئية، وتلك المضادة للأسلحة النووية والاحتجاجات على الأغذية المعدلة جينياً، والتظاهرات المعادية للعولمة. وتختلف عن غيرها من الحركات الاجتماعية؛ حيث إنها تشن حملاتها من اجل قضية واحدة ولتحقيق أهداف غير مادية، كما أنها تستمد الدعم والمساندة من جميع الطبقات"[٣].

ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة خلال القرن العشرين، واستمر حراكها إلى القرن الحادي والعشرين، وامتاز نشاطها بالتعدد والتنوع والفاعلية على مستوى كل دولة وعلى المستوى العالمي. حيث كسرت القوالب الجاهزة ورفعت قضايا ملموسة، كسب عطف الناس لها، وشدتهم نحو التعاون المشترك، حيث وجدت لها أطرا واسعة، كحركة الحقوق المدنية، أو الحركات المنادية بحقوق المرأة كحق المشاركة السياسية، ومنها الحق في الاقتراع، والدفاع عن البيئة والوقوف ضد الحرب ومناهضة الفقر والأمراض والأمية."ويرى(castells) أحد علماء الاجتماع المحدثين أن عصر المعلومات الذي نعيشه الآن قد شهد تحولاً جذرياً في الحركات الاجتماعية الحديثة. ويدرس هذا الباحث حالة ثلاث من الحركات الاجتماعية، المختلفة كل الاختلاف في أهدافها ومراميها وطبيعة نشاطها ومواقعها الجغرافية، ولكنها استأثرت باهتمام عالمي واسع، من خلال استخدامها تقنية المعلومات. ولولا استخدام هذه الحركات شبكات الإنترنيت وانتشارها الفوري عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والفضائيات، لبقيت جماعات معزولة ومغمورة في مواطنها الأصلية في المكسيك،والولايات المتحدة الأمريكية،واليابان"[٤]؛ إذ توفرت لها إمكانات مهمة لرفع مطالبها وعرض قضاياها، بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات، وما استجد من وسائل الإعلام والانترنيت والبريد الالكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي التي استخدمتها هذه الحركات كوسائل للتعبئة والتحشيد، إلى جانب توظيفها لبلورة الأفكار وتنظيم الحملات، وتحديد المطالب، والدفاع عنها، ما جعل اتجاهها ينتشر على نطاق واسع في كل أوربا والأمريكيتين الشمالية واللاتينية، وتميز وجودها بقدرتها على إيجاد أشكال تنظيمية مرنة ومتعددة [٥].

ثانيا:إشكالية الهوية الوطنية في العراق

يشير الفيلسوف، وعالم الاجتماع الالماني، هابرماس، إلى أن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيسي في أزمة الهوية، الذي يعود في جذوره إلى ضعف الوعي الاجتماعي، من الداخل، أي من الذات أولاً ومن الآخر ثانياً، مع أن الفصل بينهما أمر تعسفي دوماً، لأن هناك علاقة جدلية بينهما، وعلينا تحديد موقفنا من (الأنا) ومن (الآخر)، وأن نبدأ أولاً من (الأنا) لأن الانشغال (بالآخر) دون (الأنا) يبعد الخلاف والاختلاف ونقاط التشابه والالتقاء بين الأنا والآخر[٦] من ذلك نفهم إن وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية في أي دولة لا يؤدي بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية وإلى بداية حرب أهلية، فهناك أقليات نشطة سياسياً وأخرى مستكينة، تسعى إلى الإبقاء على الشعور "الأقلاتي" وعلى شخصيتها الذاتية، وأخرى أكثر استعداداً لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي– السياسي، وأن شيوع حالة من الاستقرار بوجود التعدد والتنوع الاجتماعي، هو رهن بصياغة وتشكيل هوية وطنية اندماجية، ترى في الفرد، أياً كان انتماؤه العرقي أو الديني أو المذهبي، (مواطناً) متساوياً في الحقوق والواجبات تحت كل الظروف، وبكلمات أخرى تفترض الولاء للمجتمع، الذي يقوم على الاقتناع، انطلاقاً من قواعد ومبادئ وقيم تقيم توازناً بين ضرورات الامتثال ومتطلبات الحرية، وتهدف إلى تجاوز التناقضات[٧] وتلعب الأجهزة الإدارية في الدولة دوراً رئيساً في تحقيق التكامل بإتباع سياسات تشجع التعايش والاندماج، من خلال انخراط أفراد من جماعات قومية وثقافية مختلفة في إطار التنظيم، ومن خلال الحرص على تمثيل هذه الجماعات داخل التنظيم الإداري، وبالعكس إذا احتكرت احدى الجماعات القومية هذه المنظمات فإن ذلك يخلق شعوراً بالعزلة السياسية لدى الاقليات القومية أو السلالية الأخرى، ويدفعها إلى إقامة تنظيماتها السياسية المتميزة والتي تقوم على أساس قومي أو طائفي[٨].

والشائع لدى الباحثين أن العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، يعاني من إشكالية تشكيل هوية وطنية جامعة، فالاحتلال البريطاني سعى وبشكل تعسفي إلى تشكيل هوية وطنية مشوهة، في إطار عملية تكوّن خارجية للدولة والمجتمع، فكانت الدولة العراقية بالكامل شكلاً ومضموناً وليدة ظروف تعسفية وقاهرة وليست حالة طبيعية أنجزها المجتمع العراقي بمرور الزمن، فكيف يتسنى لبلد يرزح تحت وطأة الاحتلال البريطاني الذي كان يسيطر على الإدارة

العامة من خلال موظفين من الدرجة الثانية في الإدارة الاستعمارية أن يبلور هوية سياسية وثقافية ضمن حدوده[٩]، وفي ظل إتباع سياسة فرق تسد التي كانت ملازمة للاستعمار البريطاني في مستعمراته كافة، وفي ظل الإقصاء والتهميش لشرائح معينة وللوطنيين، وتقريب آخرين (الموالين للبريطانيين)، هذا الوضع المعقد، وما رافقه من عوامل مساعدة، أقلها الجهل، والأمية وقبلية وعشائرية البنية الاجتماعية العراقية، أدى إلى تكريس الولاءات الضيقة على حساب الولاء الوطني، وتشرذم المجتمع العراقي، إلى كتل بشرية لا تجمع بينهم جامعة. إذ من الواضح أن العراق يتكون من جماعات اجتماعية تتباين لغاتها وإثنياتها العرقية، وانتماءاتها الطائفية، وهذه الجماعات لم تندمج بهوية واحدة، وأن هذه الحقيقة تجعل الوضع التعددي في العراق أكثر تعقيداً، وينعكس سلباً على صعيد إعطاء هوية وطنية واحدة تعلو فوق كل الانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة، وأن المشكلة التي يعاني منها المجتمع في العراق تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة الهوية الوطنية، لاسيما أن هذه الجماعات تختلف ثقافياً وطائفياً وإثنياً ودينياً[١٠] وبدلاً من إدارة هذا التنوع في المجتمع العراقي لجعله عامل قوة وإثراء في تشكيل هوية وطنية، لجأت الحكومات المتعاقبة إلى آليات دمج لم تفعل فعلها الناجع، ذلك أن الدولة – التي أُديرت من أقلية تقليدية طائفية – حاولت فرض ثقافة الأقلية، وسياسة الدمج السياسي على الجماعات الاجتماعية الأخرى التي تشكل الغالبية من خلال اللجوء إلى أساليب التهميش والقهر والقمع[١١]، وبسبب هذه السياسات التمييزية، وسلبية النظام السياسي الذي لم يبذل جهوداً حقيقية لإنجاز تشكيل هوية وطنية واحدة، (ظل المجتمع العراقي يحافظ بحماس على بنيته الاجتماعية التقليدية التي لا تساير التحضر وتعارض التحديث) [١٢] بيد أن الذي ظهر جلياً بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، هو انبعاث حاد للهويات الفرعية والمحلية في العراق، مما يعني أن الإشكالية التي أشرها الملك فيصل الأول عام ١٩٣٢، بقيت إلى يومنا هذا، ومرد ذلك أنه من بعد الملك فيصل وإلى عام ٢٠٠٣، لم تكن الحكومات العراقية تعترف بشكل كافٍ بالتعددية الثقافية، ولم تراعِ متطلباتها، فعجزت عن إيجاد وتكوين هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة واستيعاب هوياتها الفرعية السابقة على الدولة الوطنية الحديثة من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع، في زيادة حدة أزمة الهوية، كما أسهمت هذه الأزمة مع بقية

الأزمات في رفع درجة تعقيد كل منها ومن ثم رفع مستوى حدتها[١٣] واللافت للنظر أن هذا الانبعاث الحاد للهويات الفرعية تلقفته الأحزاب السياسية الحاكمة لتأكيد وجودها، وعملت على تجذيره من خلال تنظيماتها الحزبية القائمة أساساً على الهويات الفرعية، والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف يمكن للأحزاب الحاكمة التي تدير العملية السياسية بعد ٢٠٠٣ أن تعمل على تأصيل هوية وطنية واحدة مع أنها تتسم بكونها أحزاب طائفية أو عرقية أو إثنية؟

وللإجابة على هذا السؤال لا بُدَّ لنا من تحليل الوضع السياسي – الاجتماعي على مستوى الدولة والمجتمع.

الملاحظ منذ أن تم تكوين الدولة الحديثة في العراق عام ١٩٢١، كان الإقصاء والتهميش هو الهاجس الأول لها، فطوال الأعوام الـــ (٣٧) من عمر الحكم الملكي في العراق ظل التهميش هو حصة أكبر الفئات في المجتمع العراقي وهم الشيعة، وكان الإقصاء حصة لأكبر الحركات السياسية العراقية ممثلةً بالحزب الشيوعي العراقي، الذي شكل ومنذ تأسيسه في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، القوة الأساسية في الشارع السياسي العراقي، التي كانت تستطيع أن تحرك الشارع بأكثر مما تفعل أي قوة سياسية معارضة أخرى، بل بأكثر مما تفعل الحكومة والملك نفسه، ومع ذلك فقد كانت الاعتقالات والقمع والمنع من العمل العلني، هو ما واجهه هذا التنظيم السياسي، وكان من نتائج هذا التهميش والإقصاء المتواصل للقوى الحقيقية والفاعلة في العراق آنذاك سلسلة من الانقلابات العسكرية وما رافقها من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، واستمرار ممارسة التهميش والإقصاء من الحكومات الانقلابية[١٤]. أما على مستوى المجتمع، فهنالك خوف من الانتماء إلى الهوية العراقية عند معظم الأفراد، تدعم عدم الانتماء هذا، المجموعات الاجتماعية المتواجدة في المجتمع العراقي (أسرة، عشيرة، محلة، حزب) فيما تعزز المرجعيات الفاعلة في المجتمع (الإثنية، الدين، الطائفة) هذا الخوف وتبرره، فالمجتمع يتحمل جزءاً من تعقد الإشكالية، ولكن الجزء الأكبر يقع على عاتق الدولة[١٥] لذلك تبرز الظروف الجديدة التي يمر بها العراق، صعوبة تخيل استقرار سياسي بدون تبني الدولة اساليب تستند لاحترام حقوق الإنسان في علاقاتها مع الجماعات الإثنية والدينية واللغوية المختلفة في سبيل أن يشعر الجميع بالمساواة وأن لا يشعر

أفراد الأقليات بالتهميش أو التمييز، وتزداد المخاوف بشكل واضح بسبب تلازم التحولات الجديدة مع خطورة المنازعات ذات الطابع الديني والإثني والطائفي أكثر من أي وقت مضى، فبعد انهيار الدولة في عام ٢٠٠٣م، يعاد ترتيب العلاقة بين الأغلبية والاقليات والعلاقة بين الدولة والدين ومكانة المرأة ودور الشريعة وحقوق الأقليات على نحو قد يؤدي إلى انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان في أعقاب انهيار النموذج القديم لإدارة الدولة، وقد أصبح من المسلمات اعتبار الحفاظ على حقوق الأقليات مقياساً لصلاح أي نظام ديمقراطي ومعياراً لنجاحه، فإدارة التنوع الثقافي لا تستقيم بدون دعامتين أساسيتين هما: حق الأغلبية بالحكم مع الحفاظ على حقوق الأقليات، وأن الخلل في أي من الدعامتين يسبب انهيار داخلي للمجتمع/الدولة، على أن يفهم تعبير " الأغلبية " هنا بمدلوله السياسي وليس بتطبيقه الإثنوطائفي[١٦]

نخلص مما تقدم أن المجتمع العراقي متنوع إثنياً ودينياً وطائفياً، وأن هذه المعطيات الواقعية قد تم إغفالها بشكل كبير من الحكومات العراقية، ولم يكن الاهتمام ببناء هوية عراقية موحدة أحدها، ذلك أن وحدة وتماسك المجتمع تنجز بإلغاء مظاهر التمييز والتفرقة القومية والدينية والطائفية والسياسية كافة، والنظر إلى كل أفراد المجتمع بأنهم سواسية في الحقوق والواجبات، وتعميق وترسيخ أُسس المشاركة الحقيقية الكاملة للمواطنين في إدارة الدولة، والسعي للقضاء على الفجوة بين الدولة والمجتمع من خلال الانبثاق الطبيعي للدولة والسلطة من رَحم المجتمع ذاته، وتطبيق السياسات العادلة والمتوازنة الهادفة لخدمة الاجتماع السياسي والثقافي في المجتمع، وعليه، فإن من الضروري أن نعي أن العمل على تحقيق "دولة المؤسسات" التي يسودها القانون هي أول عوامل توحيد هوية الدولة العراقية وأول عوامل قوتها، وإذا ما أُريد بناء وطن التسامح والمحبة فمن الضروري العمل بروح الفريق الواحد بين شركاء الوطن الواحد، والابتعاد عن التعامل بمنظورات ضيقة طائفية أو دينية أو إثنية.

ثالثاً: بواعث انبثاق الحركة الاحتجاجية في العراق

تتدرج موضوعة المظاهرات الواسعة التي انطلقت في ٢٥ شباط ٢٠١١ وتواصلت صعودا وهبوطاً واتخذت زخماً جماهيرياً واسعاً في ٣١/تموز/ ٢٠١٥، إذ شملت مراكز المحافظات والأقضية والنواحي، واستقطبت قطاعات شبابية من مختلف طبقات المجتمع وفئاته

الاجتماعية، ضمن مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، التي تجلت بدايةً في الحركة الطلابية في فرنسا أواسط عام ١٩٦٨، عند نزول الطلاب إلى الشوارع وانضمام العمال إليهم، واستجابة أوساط واسعة من الشعب الفرنسي سريعا وبصورة منسقة، أدهشت العالم وأذهلته.

وانصب الكثير من الاهتمام على الحركة الاجتماعية الجديدة، التي انتشرت واتسعت نشاطاتها على مستوى بلدان متنوعة وعلى مستوى العالم، وتوقف المفكرون عند خصائصها وسماتها، التي ترتكز على أفقية التنظيم، ووحدة الهدف، وسعة النشاط، وشعبية المساهمين به، وغيرها.

لم يكن من بين مساعي الحركات الاجتماعية الاستحواذ على السلطة السياسية كما هو شأن الأحزاب السياسية، مع أنها تعمل على توظيف آليات العمل السياسي المباشر لممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها. فهي ترفع مطالبها إلى صناع القرار وتسعى للتأثير في صنع القرار، لا أكثر. فهي لا تسعى إلى الاستحواذ على مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجال نشاطها، إنما فقط تأمل في ترسيخ نمط معين من المشاركة السياسية، بغية التأثير على وحدات صنع القرار وتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية على مستويات متعددة.

وقد نجحت في استخدام وسائل الاتصال الالكتروني للتحشيد وفي فتح النقاش من خلالها لتحديد المطالب وصياغة الأهداف. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حركة "احتلوا وول ستريت" التي بلغت ذروتها في ١٥تشرين الاول٢٠١١، كمثال ملموس للقدرة على التحشيد، كما فاجأت العالم بقدرتها على كسر القوالب الجاهزة ورفع مطالب ملموسة، استطاعت عبرها كسب تعاطف الناس، وشدتهم نحو مصالحهم المشتركة. هكذا عبرت هذه الحركات عن شكل معين للمواجهة بين المستغَلين والمستغِلين، بين المتطلعين إلى عالم أكثر عدلا وبين المتحكمين بالسلطة والمال والذين لا حد لجشعهم ونهمهم.

تشكل الحراك الاجتماعي الراهن في العراق على خلفية أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية، أهم مظاهرها تعمق الفوارق الاجتماعية بفعل الاستقطاب الكبير في توزيع الدخل والثروة. والحراك الحالي هو احدث صور الاحتجاج على الأوضاع المزرية التي يقبع العراقيون تحت نيرها، وهو يعد مؤشرا واضحا على رفضهم نظام المحاصصة الطائفية والفساد، وسخطهم خصوصا على نهج اقتسام الغنائم الذي هو أساس بناء النظام السياسي والإداري بعد ٢٠٠٣.

حيث تمترس الفساد في مؤسسات الدولة واستباح ثروات العراق وبددها ، وتسبب في تدهور الوضع الأمني ووقوع ثلث مساحة العراق تحت احتلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وفي تكوين المليشيات و انتشار السلاح خارج المؤسسات العسكرية للدولة.

إن أزمة النظام واضحة لا ريب فيها، ويتجلى احد مظاهرها في عجز النظام عن دفع رواتب عدد من المؤسسات في أوقاتها، والتلكؤ في صرف رواتب عمال شركات التمويل الذاتي، واتساع البطالة بين الشباب خاصة بين الخريجين، وعدم القدرة على توفير الخدمات للمواطنين. وكان النقص في تجهيز الكهرباء في صيف ارتفعت درجات الحرارة فيه إلى أكثر من ٥٠ مئوية، من بين أسباب اندلاع المظاهرات، التي بدأت في البصرة. وقد جوبهت باستخدام العنف المفرط في محاولة لقمعها، ما يؤكد عجز السلطات أيضا عن إقناع الجماهير الغاضبة بصدق وجدية وعودها بالاستجابة لمطالبهم العادلة، وعزمها على تحسين أوضاعهم وتوفير فرص العمل لجيوش العاطلين. لكن القبضة البوليسية التي طالما رفعتها الأنظمة المستبدة في وجه كل مطالب بالحقوق والحريات، والوسائل الأخرى القاسية التي تستخدمها لإخضاع المواطن وإذلاله، ومن ضمنها مواجهة انفجار سخطه بالنار والذخيرة الحية، لم تثن إرادة المحرومين عن انتزاع حقوقهم من غاصبيها. وكان لاستشهاد الشاب منتظر الحلفي في "المدينة" بمحافظة البصرة، بذرة انطلاق حراك جماهيري كبير، أعاد الاعتبار لحركة الاحتجاج والدفاع عن الحقوق، واستعاد مآثر الشعب العراقي ووقفاته الباسلة ضد الظلم والاستغلال والاستبداد.

رابعاً: سمات الحركة الاحتجاجية

١- وضوح الهدف: لم يلتبس شيء على المتظاهرين، الذين طالبوا بوضوح وجرأة بإصلاح النظام السياسي وتخليصه من المحاصصة والفساد والترهل، واعتماد الهوية الوطنية بدلا عن الهويات الفرعية في السياسة والإدارة.

٢- البعد الوطني للمظاهرات: إذ شملت محافظات العراق كافة، باقضيتها ونواحيها وقراها، باستثناء الواقعة منها تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(

داعش)، وللدلالة على وطنيتها رفعت العلم العراقي دون غيره من الإعلام، ولم تسمح برفع صور الرموز الدينية والحزبية.

٣- الطابع الشعبي العام: وتجلى في إسهام ناشطين من جميع طبقات وفئات المجتمع العراقي، عمالا وفلاحين ورجال أعمال ومثقفين ونساء، فيما كان الحضور الغالب للشباب.

٤- المحتوى الاجتماعي: فالقضايا والمطالب التي تمس الجانب الاجتماعي، حاضرة بوضوح كبير في شعارات المتظاهرين وهتافاتهم المنادية بالعدالة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي ومكافحة البطالة، وتضييق الهوة بين مستويات الدخل، ومعالجة سلم الرواتب.

٥- مشروعية المطالب: ذلك إن ما يطبعها بنحو خاص هو كونها مشروعة وممكنة، ومن ضمنها ما يمس عيش الإنسان وحقوقه واحترام آدميته وضمان كرامته. والأموال التي رصدت في الميزانيات كفيلة بتوفير حاجات المواطنين، لو لم يستحوذ عليها السياسيين الفاسدين، و لو إن إدارتها جرت بحرص وكفاءة وأمانة.

٦- سلمية الأسلوب: فقد مارس المواطنون حقهم في التعبير عبر تنظيم مظاهرات سلمية، مارست الكفاح اللاعنفي.

٧- الشكل التنظيمي للمظاهرات: اتبع المتظاهرون الشكل الأفقي في التنظيم، وفي التنسيق عبر عدد كبير من اللجان التنسيقية. فمنظمو المظاهرات يعقدون اجتماعات ولقاءات، تنعكس أفكارها وقراراتها في صفحات التواصل الاجتماعي، حيث يتم تحديد مكان التظاهر وزمانه والوقت الذي يستغرقه، كذلك المطالب الأساسية والأهازيج والبيانات.

خامساً: مطالب الحركة الاحتجاجية

لقد خرج المتظاهرون بقوة واندفاع حاملين مطالبهم المشروعة، التي لخصوها بثلاث نقاط رئيسة هي :

١ – إصلاح النظام السياسي وتخليصه من المحاصصة الطائفية التي هي أس الأزمة وأساس اعوجاج النظام وفشله، والعمل على إعادة بناءه على وفق المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

٢– الموقف الواضح ضد الفساد الذي تمترس في مفاصل الدولة ونخر في مؤسساتها، وضرورة محاسبة الفاسدين والإسراع في تقديمهم للقضاء كي يقول كلمته فيهم، وكي ينطق بكلمة حق عادلة وشجاعة، ما يتطلب إصلاح القضاء وتخليصه من التأثيرات السياسية والطائفية والاثنية، وتعزيز استقلاليته، وعبر جملة من التشريعات والإجراءات السريعة.

٣– الخدمات التي تمس معيشية وحياة المواطنين.

ومن اجل هذه المطالب التي رفعت بوضوح تام عبر الآلاف الشعارات، خرج المتظاهرون إلى الساحات والشوارع بقوة، ولم يبخلوا بشيء للتعبير سلميا عن حبهم لوطنهم الذي يتطلعون إلى رؤيته آمنا مستقرا ومزدهرا. وصدحت أصواتهم من اجل ذلك، وواصلوا كفاحهم اللاعنفي منذ انطلاق التظاهرات بهمة ونشاط وصبر لافت للنظر، ولم يفت في عضدهم ما رافق ذلك من حملات تشويه وضغط وإكراه وتهديد وخطف وقتل.. في أكثر من مكان.

إن الجدية في الإصلاحات تتطلب تشكيل فريق عمل مقتنع بالإصلاح الشامل. فريق مقتدر، نزيه، فعال، منفتح على الآخرين، سيما المتظاهرون، وهذا عسير من دون سند من القوى السياسية والمدنية التي لها مصلحة في الإصلاح. فلا يمكن تصور نجاح يتحقق عبر قدرات شخص واحد مهما امتلك هذا الشخص من مؤهلات وقدرات وصلاحيات.

إن عملية الإصلاح، بالقراءة الجذرية لها، تتطلب فهما عميقا للازمة وتصورا متينا للخروج منها، و تناسب قوى فعال يحسم الصراع باتجاه بناء النظام على وفق المواطنة وتخليصه من منظومة المحاصصة والفساد، كي يكون قادرا على دحر الإرهاب والفوضى، وعلى مباشرة البناء والأعمار والتنمية.

سادساً: قوى الإصلاح ومناهضيه

في شأن تأثير المظاهرات على أصحاب القرار نقول إن سعتها وتحليها بالسمات الآنفة الذكر، ترك أثره في تعامل أوساط مهمة مع المتظاهرين، وفي اتساع التأييد لها. ويمكن الإشارة هنا إلى موقف المرجعية الدينية في النجف من المظاهرات، ورد فعل الحكومة، وموقف رموز المحاصصة والفساد منها:

المتظاهرين : الذين يطالبون بتطبيق حزمة الإصلاحات المعلنة، وينتظرون ترجمة ملموسة لها. ومن وجهة نظرهم يجب إن يشمل الإصلاح النظام برمته، وهم عازمون على مواصلة حضورهم في ساحات التظاهر والتحشيد لها بقوة، دعما للإصلاحات وتعبيرا عن رفض ومقاومة إي محاولة للتراجع عن الإصلاح أو الالتفاف عليه أو الانقلاب.

المرجعية الدينية: أيدت مطالب المتظاهرين تأييدا واضحا من خلال خطب الجمعة، التي تهتم بنقلها وسائل الإعلام. وشجع ذلك أوساطا واسعة على الانتظام في المظاهرات، كما أسهم في الضغط على صاحب القرار ليتخذ موقفا ويحدد الإجراءات المتصلة بالتعامل مع المظاهرات. إذ المرجعية الدينية كانت واضحة جدا في وقوفها مع المتظاهرين ودعمها لهم بقوة، ولم تتراجع عن ذلك في خطب الجمعة، التي ركزت من خلالها على الخاص والعام في أزمة النظام السياسي وضعف بنيانه، جراء المحاصصة الطائفية والفساد. وطالبت الحكومة بالاستماع إلى مطالب المتظاهرين، كما فتحت أبوابها مشرعة لهم ولمطالبهم المشروعة فيما أغلقتها إمام المسؤولين، وأشرت باستمرار ملفات الفساد وأفعال المفسدين المشينة والشنيعة، وقدمت نصحا

مخلصا لدعاة الإصلاح، وحذرت من الالتفاف على مطالب المتظاهرين ومحاولات تشويهها أو التباطؤ في تنفيذها أو التلكؤ في الإصلاح.

رئيس الحكومة: استجاب رئيس الوزراء لمطالب المتظاهرين، خاصة بعد تأييد المرجعية لها، وسارع إلى تقديم ورقة الإصلاح الأولى التي صادق عليها مجلس الوزراء بالإجماع، ثم صادق عليها البرلمان، وألحق بها ورقته الإصلاحية. واستقبلت أوراق الإصلاح بترحيب كبير، حيث أنها حسمت المسار في اتجاه الإصلاح. لكن كل ذلك لم يقنع المتظاهرين بان عجلة الإصلاح تحركت فعلا، نظرا إلى ضعف الثقة بالحكومة، وبسبب كثرة الوعود التي سمعها الناس من رؤساء الحكومات السابقين ووزرائهم، ولم يروا ترجمة ملموسة لها. وفي الوقت الذي يواصل المتظاهرون أنشطتهم من اجل الإصلاح، تدعمهم المرجعية بوضوح وقوة، لم يرتق أداء رئيس الوزراء للأسف إلى مستوى (المعركة) وتحدياتها، وهذا ما أعطى فرصة لرموز المحاصصة والفساد لالتقاط أنفاسهم وإعادة ترتيب أوراقهم، وتنظيم قواهم. وشكل هذا الضعف صدمة أشرت حقيقة إن الإجراءات التي أعلن عنها، لا تقع ضمن رؤية إصلاح واضحة، ولا تندرج في برنامج إصلاحي شامل، ولا يشملها منهج علمي يحتوي على وحدة قياس. وهذا ما ولد خيبة أمل في شأن قدرة رئيس الوزراء على قيادة حركة الإصلاح، في الاتجاه الصحيح والمنتج.

موقف معارضي الإصلاح: الذين يمثلون رموز الطائفية والفساد، فهؤلاء سيبذلون ما بوسعهم للتمويه والتشويه والتحريف والالتفاف، وللتعطيل والمعاندة واللعب على عامل الوقت بغية الإفلات بأقل الخسائر. فهم يدركون أن عملية الإصلاح ستضعهم،إن تمت بالصورة المطلوبة، وجها لوجه أمام القضاء ليقتص منهم بعدله، في استرجاع أموال الشعب العراقي المنهوبة منهم، إلى جانب إنهاء طموحاتهم السياسية وما يكتنفها من مشاريع فساد.

سابعاً: دور الشباب في الحركة الاحتجاجية العراقية

انطلقت الاحتجاجات بشكل لافت للنظر من مدى انتشارها، وسعة مشاركة الشباب فيها، شكلت صدمة للطبقة السياسية الحاكمة، فضلاً عن ذلك سرعة وقوة فعلها، ووضوح مطلبها بإصلاح النظام السياسي وتخليصه من المحاصصة الطائفية، ومن منظومة الفساد التي تمترست في مفاصل الدولة، وأعاقت كل جهد يستهدف البناء والأعمار والتنمية، ومن ثم تعزيز الهوية الوطنية العراقية بدلا عن الهويات الفرعية، لذا كان الإصرار واضحا على رفع علم العراق لا غيره في المظاهرات تعبيراً عن وحدة الهدف وسمو المطالب الوطنية على سواها.

لقد تصور المتنفذون بأنهم قادرون على تدجين الشباب عبر حرف الصراع الحقيقي بين قوة متنفذة استأثرت بالمال والسلطة والنفوذ ونهبت موارد وممتلكات الدولة وأنتجت التخلف والفقر ، وبين شعب تم إفقاره عن عمد ودون رحمة. لكن هذه الحركة أثبتت إن الصراع يكمن بين استفحال الفساد وبين حاضر الشباب ومستقبلهم. انه صراع واضح بين الحكام الذين استولوا على المال العام، وبين شباب حريصين على مسك خيوط الأمل في مستقبل أمن ومستقر.

تأتي المظاهرات لتبرهن مرة أخرى إن استحواذ المتنفذين على السلطة، وانفرادهم بها، وتقاسمهم إياها على أساس المحاصصة، وفرض ذلك كطريقة حكم على العراقيين، لم يجلب الخير للشعب، ولم ينه الاستغلال والتسلط، بل كرس إرادة من همهم تعظيم إرباحهم على حساب الإنسان وكرامته. مما دفع الشباب إلى المشاركة في الحركات الاجتماعية العراقية والعمل بمختلف الأساليب الجديدة، لرفض هذا الواقع وتغييره. وفرض الشباب حضوره على الساحة السياسية كقوة فعالة مؤثرة، يحسب لأنشطتهم وأهدافه إلف حساب. وقد وضعوا السلطات الثلاث إمام تحد لا يقبل التسويف،تحدي التعاطي مع مطالب الحركة دون إبطاء. فالتسويف والالتفاف لن يجديا نفعا، كما إن محاولات استغلال الحراك لخوض الصراعات السياسية وتصفية الحسابات بين المتنفذين، لن يكون سوى استغلال بائس يعكس الجهل بقدرة الشعب العراقي المنتفض من اجل التغيير والإصلاح، عبر هبة شعبية ، لا يغلبها متنفذ فاسد.

الخلاصة:

من خلال المتابعة الميدانية للمظاهرات، والمشاركة المباشرة فيها، رصد الباحث عدد من الاستنتاجات ويطرحها على هذا النحو:-

- لا يمكن ان تحقق الفعاليات الأحتجاجية والتظاهرات الشعبية كامل اهدافها ومطالبها السياسية دفعة واحدة، فالتغيير يأتي من خلال التأثير التراكمي لأشكال العمل الجماهيري الاحتجاجي المختلفة، والحراك الحالي ، الذي لا يزال متواصلا ويمتلك احتياطيا جماهيريا يغذي زخمه ، هو سيرورة مفتوحة الآفاق من المبكر الجزم بما ستكون محصلة انجازاته المباشرة وغير المباشرة. ومع ذلك يمكن تعداد المنجزات التي تحققت بفضله حتى الان.

- أن عجلة الإصلاح بدأت بالدوران، وان من الصعب إيقافها. وفي المقابل من المهم أن تأخذ زخما واقعيا، لا تسرع فيه غير مدروس، ولا تباطؤ يخمد حركتها ويطفئ جذوتها. ومن اجل تأمين وإدامة الزخم الواقعي بما يحقق الأهداف المبتغاة.

- سعى المنظمون للحراك الاجتماعي إضفاء التنظيم على جميع مفاصل حركة التظاهر والاحتجاج، وتنسيق أنشطتها، والحفاظ على وجهتها نحو إصلاح النظام عبر تخليصه من المحاصصة والفساد.

- نجح منظمو الحركة الاجتماعية ومنسقيها بفتح حوار مباشر وهادئ مع المرجعية الدينية في النجف، وكان لوجود الشباب الواضح في وفود حركة الحركة. وقد أثمر هذا الحوار من تحويل التعاون من تناغم في الخطاب العام على بحث القضايا بملموسية اكبر.

- أن النظام السياسي الحالي القائم على المحاصصة الطائفية والأثنية، عاجز عن تقديم اية انجازات جدية مقنعة، وغير قادر على إحداث نقلة ملموسة في الوضع المأساوي الذي تعيشه الجماهير، لذا لا بد من الاسراع في اعادة بناء النظام السياسي على وفق المواطنة.

- اتساع الوعي باهمية بناء الدولة المدنية التي تعتمد مبدأ المواطنة في بنائها بديلا للمكون الديني والمذهبي والقومي، والتي من خصائصها أنها تتأسس على ثقافة مدنية ونظام مدني للعلاقات يقوم على قيم السلام والتسامح والقبول بالآخر ومساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القانون.
- وضعت الاصلاح والتغيير على جدول عمل الحياة السياسية وبات من الصعوبة التراجع عنه
- بدد مراهنة القوى المتنفذة على سكوت الشارع ، وخطّأ الاعتقاد بأن القوى الاسلامية الطائفية وحدها قادرة على تحريك الشارع.
- رفع مستوى وعي عشرات آلاف من المواطنين والشباب بشكل خاص ممن شاركوا وتابعوا التظاهرات وشكلت تجربة سياسية ميدانية لهم.
- جعلت من الاحتجاج والتظاهر ممارسة اعتيادية وكسرت الخوف والتردد إزاءها لدى المواطن الأعتيادي
- انتشار فكرة العدالة الاجتماعية التي اخذت مداها وتبنيها من قبل المرجعية

المصادر

[1] جيرار بن سوسان وجورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، دار محمد علي للنشر، تونس، ٢٠٠٣، ص٥٨٦.

[2] ألان تورين، نقد الحداثة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ١٩٩٧،ص٣٢٢.

[3] أنتوني غدنز، مصدر سبق ذكره، ص٧٤٨.

[4] أنتوني غدنز، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٨.

[5]محمود ممداني، دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة – ٢٠١٠، ص١٩.

[6]علي وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، (بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠٠٨)، ص٤٣.

[7]ينظر: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ص٧١-٧٢.

[8]ينظر: قاسم جميل قاسم، علاقة السياسة بالإدارة، المصدر السابق، ص ص٢٩-٣٠.

[9]ينظر: محمد خاتمي، مطالعات في الدين والإسلام والعصر، ط٣، (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩)، ص٦٩.

[10] جواد كاظم البيضاني، بناء الهوية الوطنية، مقالة في موقع صحيفة الصباح البغدادية، http://www.alsabaah.com

[11]ينظر: علي وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، المصدر السابق، ص٣٦.

[12]المصدر نفسه، ص ص٣٤-٣٥.

[13]علي عباس مراد، إشكالية الهوية الوطنية في العراق: الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٠)، آب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٨٧.

[14] ينظر: علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، (بيروت: مركز دراسات المشرق العربي، ٢٠٠٨)، ص٥٩٠.

[١٥] المصدر نفسه، ص ص٥٩٧-٥٩٨.

[١٦] سعد سلوم، التنوع الخلاق خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق، سلسلة دراسات عن التعددية (٢)، (بغداد: منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٣)، ص١.